# « الريف المصرى والخدمة فى الحرب العالمية الأولى »

دكتور

**فرغلى على تسن هريدى**

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادى

## « الرديف المصرى والخدمة فى الحرب العالمية الأولى »

تعتبر إنتفاضة الرديف فى مصر التى حدثت فى ٢٩ و ٣٠ يناير ١٩١٦ إحدى الإنتفاضات المصرية الهامة لأنها عبرت عن آلام المصريين فى ظل الإحتلال البريطانى ، حيث تحملت مصر ضريبة باهظة وقيود إقتضتها الحرب العالمية الأولى ، فاستغلت السلطات البريطانية مصر مادياً وبشرياً .

ورديف الجيش هم إحتياطى الجيش - أى الذين أدوا الخدمة العسكرية ومازالوا على قوة الجيش لمدة معينة قد تختلف من وقت إلى آخر .

كان على المجند طبقاً لنظام التجنيد القائم حتى عام ١٩٠٢ أن يقضى ست سنوات فى الجيش النظامى وخمس سنوات فى البوليس أو أية مصلحة أخرى وأربع سنوات فى الإحتياطى ، وقد جعلت الحرب المجندين يشعرون بعبء هذا النظام ، وكان المجندون يستدعون إلى الخدمة بعد تسريحهم[١] ، وهذا يعنى أن الفرد يبقى على ذمة الجيش فترة لا تقل عن خمس عشرة سنة وهو ما أدى إلى الإستياء والتذمر إلى أن تم تعديل قانون التجنيد عام ١٩٠٢ .

وطبقاً للمادة ١٠٧ من قانون القرعة لسنة ١٩٠٢ كانت مدة الخدمة العسكرية العاملة خمس سنوات ومدة بقاؤهم على قوة الجيش بعد تسريحهم أيضاً خمس سنوات ، وقد استمر هذا القانون العسكرى حتى فترة الدراسة التى نحن بصددها[٢] ، فكل عسكرى رفت من الجيش يحال إلى الرديف إلا إذا ألحق بالبوليس أو خفر السواحل أو أعفى من الخدمة فى الرديف طبقاً للمادة ١٠٣ من القانون المذكور[٣] ، ومن ذلك يتضح أن مدة الخدمة العسكرية الإلزامية فى الجيش مضافاً إليها مدة الرديف يمكن أن تتجاوز عشر سنوات عند الإقتضاء .

---

(١) د. محمد جمال الدين المسدى : الإحتلال والحركة الوطنية فى مصر فى أوائل القرن العشرين ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ ، ص ١٣١ .

(٢) الهلال ، فى أول فبراير ١٩١٦ ، ص ٤٢٢ .

(٣) المقطم ، فى ٢٢ يناير ١٩١٦ .

وفى عام ١٩١٤ ومع إعلان الحرب العالمية الأولى أعلنت السلطات البريطانية تأجيل إجتماع الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى ، وضماناً لعدم حدوث رد فعل لهذا التأجيل ، ونظراً لعدم وجود نص فى القانون النظامى يمنع أعضاءها من الإجتماعات الخاصة[١] صدر قانون منع التجمهر فى ١٨ أكتوبر ١٩١٤[٢] ، وفى ٢ نوفمبر وضعت البلاد المصرية تحت الأحكام العرفية[٣] ، وفى ١٨ ديسمبر تم وضع مصر تحت الحماية الإنجليزية وزوال السيادة التركية[٤] .

وعلى الرغم من إعلان إنجلترا أن مصر لن تتأثر بالمجهود الحربى بمناسبة إعلان الحرب بينها وبين تركيا ، لأنها أخذت على عاتقها وحدها جميع أعباء هذه الحرب دون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة[٥] إلا أنه فى عام ١٩١٤ أرسلت مدفعية مصرية للمساهمة فى الدفاع عن قناة السويس[٦] ، وفى يناير ١٩١٥ إستطاعت فصيلة من الجنود المصريين هزيمة القوات التركية فى موقعة الطور بسيناء[٧] ، وفى فبراير وصلت القوات التركية إلى قناة السويس واشترك المصريون والإنجليز فى ردها[٨] .

(١) د. عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٧٥ ص ٧٨ J. Marlowe : Anglo-Egyptian Relations, 1800-1953, London, 1954 , P. 213 .

(٢) دار الوثائق القومية ، وزارة الخارجية ، محفظة ٩/أ مجموعة ٥ خارجية فى ١٨/ ١٠/ ١٩١٤ .

(٣) مركز اوثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مذكرات عبد الرحمن فهمى : يوميات مصر السياسية ج١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ ص ٢٦٤ ، عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد - رمز الإخلاص والتضحية - تاريخ مصر القومى - ١٩٠٨ - ١٩١٩ ، ط٤ دار المعارف ، ١٩٨٤ ، ص٣٨٤ .

(٤) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٦٩ . ص ٦٨ ، ٦٩ ، الرافعى : المرجع السابق ، ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٥) ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، مرجع سابق ، ص ٥٧ ، كوكب الشرق ، عدد ٧٨٥ فى ١٩ مارس ١٩٢٧ مقال الأستاذ / أحمد شفيق حول تصريحات سمو الخديوى السابق ، مذكرات عبد الرحمن فهمى ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٦) J. Marlowe: op. cit., PP. 221-222.

(٧) P. G. El good: Egypt and the Army, London, 1924, P. 142.

(٨) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الإحتلال إلى المعاهدة ، دار المعارف بمصر ١٩٦٧ ص ٩٣ ، د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ١ ، دار المعارف بمصر ١٩٥١ ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

وإستجابة لطلب الحملة العسكرية البريطانية للبحر المتوسط فى أغسطس ١٩١٥ تم جمع نحو ٥٠٠ عامل من صعيد مصر لأن لديهم قدرة كبيرة على الإحتمال وأرسلوا إلى جزيرة مودروس Mudros وقد أدى نجاحهم فى هذه الجزيرة إلى طلب أعداد أخرى من العمال المصريين الذين بلغ عددهم يوم الإنسحاب من غاليبولى نحو ٣٠٠٠ رجل من الصعيد[١] حققوا هناك نجاحاً عظيماً خاصة فى حفر الخنادق تحت وابل من القنابل[٢] ، كما ساهمت قوات مصرية أخرى فى صد زحف السنوسيين فى نوفمبر وطرد قواتهم من مطروح والسلوم مساعدة للبريطانيين[٣] .

وفى خلال العام نفسه (١٩١٥) كانت حالة مصر سيئة للغاية حيث انقطع ورود الذهب الذى كان يصل إليها كل عام فى المواسم التجارية بسبب اغراق السفن التى كانت تجلبه من الخارج بواسطة الغواصات المعادية التى كثر ظهورها فى كل البحار ، وهبطت أسعار القطن إلى حد كبير[٤] ، مما أدى إلى الركود الشامل فى السوق التجارية وتحديد مساحة الأراضى المزروعة قطناً وتأليف لجنة إنجليزية لمراقبة تصدير القطن بأسعار منخفضة إلى إنجلترا ، وارتفعت أسعار السلع الإستهلاكية وأجور المواصلات ، بينما لم يزد دخل أفراد الطبقة الوسطى رغم زيادة تكاليف الحياة ، وذلك بسبب جعل مصر قاعدة للمخابرات البريطانية والعمليات الحربية فى الشرق الأدنى[٥] ، كما تعذر استيراد كثير من المواد المصنوعة ، مما ساعد على إنشاء عدة مصانع قام بها أصحاب رؤوس الأموال لإنتاج ما كانت تستورده البلاد قبل الحرب[٦] .

---

(١) El good: op. cit., P. 238.

(٢) بيتر مانسفيلد ، ترجمة ، عبد الحميد فهمى الجمال : تاريخ مصر الحديث والشرق الأوسط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥ ، ص ٢٧٥ ، الأهرام في ٢٦ يناير ١٩١٧ .

(٢) Jean Lacouture and simonne: Egypt in Transition, London, Methuen and co. Ltd., 1958, P. 82.

(٤) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، ج١ ، طبعة أولى ، مطبعة شفيق باشا ، ١٩٢٦ ، ص ٩٠ .

(٥) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ٩٥ ، الأهرام فى ٢٥ أغسطس ١٩١٦ .

(٦) Charles Assawi: Egypt at Mid century, An Economic, London, 1954, P. 56., Hassan El Saaty and Hirabayashi, Gordon K: Industrialization in Alexandria, som Ecological and social aspects, Cairo, 1959, PP. 20-21.

ليس هذا فحسب فإن مكماهون المندوب السامى البريطانى شرع فى أول نوفمبر فى إجراء إكتتاب عام لصالح جرحى الحرب البريطانيين يدفع باسم الصليب الأحمر ، وكذلك لفرسان القديس يوحنا البريطانيين[١] ولأسر جنود الحلفاء المنكوبين ، وصدرت الأوامر لرجال الإدارة بجمع هذه الأموال ، وجار العمد والموظفون على الأفراد العاديين[٢] حتى بلغت جملة الإكتتاب فى فترة وجيزة أكثر من مائة ألف جنيه ، وقد ساعد فى ذلك الإقبال الرهبة من الأحكام العرفية وتنفيذها[٣] واشتدت الحكومة فى جمع الضرائب لصالح الإستعمار بقسوة وعنف ، ومع انخفاض سعر القطن اضطر الفلاحون إلى بيع مصاغ زوجاتهم وحليهن ثم الماشية والدواجن ، أو الاستدانة من المرابين بالربا الفاحش لاداء المال المطلوب[٤] وكانت فرصة إنتهزها العمد والمديرون وتجار الغلال حيث استولوا على المحاصيل بأسعار رخيصة ثم باعوها للفلاحين مرة أخرى بأسعار باهظة ، مما زاد من احساس الفلاحين بالظلم الناجم من تشكيل فرقة العمال المصريين وجمع المحصول للجيش[٥] وقيام السلطة العسكرية بتحديد أسعار هذه المحاصيل بنفسها لنفسها ، وتلزم الناس قبولها وتأخذها بأثمانها الضئيلة وتبيعها للدول الأخرى بالأثمان العالمية[٦] ،

---

(١) الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، مركز مصر المعاصر ، مذكرات سعد زغلول ، جـ٥ ، كراس ٢٦ فى ٢/ ١١/ ١٩١٥ ص ١٣٧٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢ ص ٢٦٦ ، أحمد شفيق ، ص ٩٣ .

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ص ٩٥ .

(٣) مذكرات سعد زغلول : مرجع سابق ، نفس الجزء والكراس والصفحة ، د. عبد الخالق لاشين ص ٧٨ .

(٤) د. محمد أنيس : دور الفلاحين المصريين فى ثورة ١٩١٩ . مجلة كلية الآداب ، جامعة المنيا - التاريخ والمستقبل - المجلد ١ لسنة ١٩٨٧ العدد الأول . ص ٢٠ ، ٢١ ، شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ، ط١ دار شهدى للطبع والنشر والتوزيع ١٩٥٧ ص ٣١ .

(٥) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٦٢ وثيقة ٣١ بالكتاب ، مذكرة وكيل وزارة الخارجية البريطانية فى ٩ أبريل ١٩١٩ و F.O. 407/184, No; 152, April, 1919 وثيقة ٣٢ بالكتاب تقرير مستر باترسون فى مايو ١٩١٩ و F.O. 407/184, No; 339, May, 1919 أميمة صابر البغدادى : الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩ - ١٩٢٤ ، رسالة ماجستير ، كلية آداب عين شمس ، ١٩٧٢ ص ٦٥ .

(٦) مذكرات ، عبد الرحمن فهمى ، ص ٤٠ .

وضغط الموظفون الإنجليز على المصريين وسجنوا الكثير منهم بدعوى أنهم قد يناوئون الإحتلال[١] .

ومع نهاية عام ١٩١٥ اشتبك الإنجليز وحلفاؤهم مع الأتراك فى ميدان جديد ، إذ حاول الإنجليز اقتحام مضيق الدردنيل عنوة فأكثروا من حشد الجيوش فى مصر لهذه الغاية[٢] مما أدى إلى أزدياد الطلب الحربى البريطانى على المصريين بالإكراه وكانت حملة المتطوعين[٣] وقامت السلطات البريطانية بجمع الآلاف من العمال المصريين وسخرتهم فى الإمداد لحملة فلسطين ، وقام هؤلاء العمال بتعبيد الطرق وإمداد القوات الإنجليزية الزاحفة بالإمدادات[٤] وكلف العمد فى بعض المديريات بالقبض على الناس وتسفيرهم إلى ميادين القتال المختلفة[٥] مثل سيناء وفلسطين وجزيرة غاليبولى على ضفة الدردنيل[٦] والعراق وفرنسا حيث أدت هذه الفرقة أعمالاً لا يمكن تقدير قيمتها[٧] وقد أغضب المصريين استخدام العمال فى إنشاء سكة حديد سيناء والذى صحبه استيلاء السلطات البريطانية على دواب الحمل ووسائل النقل وعلف الدواب رغم أنف المصريين ، واستخدام الكثير من هذه الدواب فى فرقة الهجانة[٨] التى كان لها دور هام فى حراسة شواطئ قناة السويس[٩] .

---

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، محمد على علوبة : ذكريات إجتماعية وسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨ ، ص ٨١ .

(٢) أحمد شفيق ، ص ٩١ .

(٣) د. محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٦٣ ، J. Marlowe: op. cit., P. 222. .

(٤) Jean Lacouture and Simonne: op. cit., P. 82.

(٥) د. عبد الخالق لاشين ، ص ٧٨ .

(٦) أحمد شفيق ، ص ٩١ ، كوكب الشرق فى ١٩ مارس ١٩٢٧ .

(٧) دار الوثائق ، محفظة ٥٠٦ عابدين ، الجيش ، وثيقة بدون ، El good. op. cit., P. 240 .

(٨) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية محفظة ٢٩ مجموعة ١٤/ ١٥/ ٣٨١ ، وثيقة بدون ، أحمد شفيق ، ص ٩١ ، ٩٢ ، J. Marlowe: op. cit., P. 222., G. Lioyd: Egypt Since cromer, Vol. 1, London, Macmillan and co. LTD, 1933, PP. 238-239.

(٩) د. محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥١ ، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية ، مكتبة أدوات البحث التاريخى والوثائق والنصوص ، ١٩٥٢ ص ١١٨ - ونظرا لأهمية الجمال كوسيلة للنقل فى هذه الحرب تم تعيين أطباء بيطريين بإدارة النقل بالجمال- دار الوثائق القومية =

ورغم ادعاء الإنجليز إن هؤلاء العمال كانوا متطوعين إلا أنهم فى الواقع وبإعتراف كتاب إنجليز أيضا كانوا مسخرين ، وإن عملية السخرة قامت بها السلطات الإنجليزية بمساعدة الحكومية المصرية[١] واستخدمت السلطات الإنجليزية لهذا التجنيد الإجبارى تعبيراً غريباً سموه «الضغط الإدارى» لتحقيق أهدافهم[٢] ، والواقع أن هذا الإستغلال البشع للعمال والفلاحين كان فيه استهانة واهدار لكرامة الإنسان المصرى .

إن القصد من طلب الريف المصرى عام ١٩١٦ هو الإستعانة بعساكره على تنظيم التشهيلات اللازمة للدفاع عن القناة ، وقد كان قائد عموم القوات البريطانية فى مصر يستعين فى تنظيم التشهيلات المذكورة حتى ذلك الوقت برجال من الأهالى يستخدمهم بالأجر ، ولكن الضرورة اقتضت الإستعانة برجال ألفوا النظام العسكرى وتعودوا الجرى عليه فى تنظيم الأعمال[٣] ، وإن أفراد الريف سوف يستخدمون فى حملة الجمالة أو أى أعمال أخرى حسبما يرى القائد العام للقوات البريطانية فى مصر[٤] .

وطبقا للمادة ١٠٧ من قانون القرعة العسكرية فإن الريف ينقسمون إلى درجات تبعا لنوع السلاح أو المصلحة التى خدموا فيها مدة وجودهم فى الجيش ، ويجوز قانونا طلب درجة واحدة من رجال الريف بدون طلب رجال الدرجة الأخرى ، ويطلب رجال الدرجة الواحدة حسب ترتيب رفتهم من الجيش ويبدأ بالذين رفتوا آخر الكل[٥] ، وهذا يعنى أنه بالنسبة لعملية ١٩١٦ التى نحن بصددها فإنه يطلب أولاً رديف ١٩١٥ ثم رديف ١٩١٤ ثم ١٩١٣ ثم ١٩١٢ ثم ١٩١١ حسب الإقتضاء .

وقسمت وزارة الحربية كل حملة من هذه الحملات إلى خمسة أقسام وجلعت كل

= ، محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة الخارجية ، محفظة ٩/أ مجموعة ١٥ خارجية ، وثيقة فى ٢/ ١٠/ ١٩١٨ - ولحرص الفلاحين على حيواناتهم كانوا يقدمون للسلطة الجمال الأقل قوة ، فعاقبتهم السلطات وأجبرتهم على تقديم الجمال القوية وزجوا بهم فى السجون مما أدى إلى تعطيل زراعتهم عن الحصاد - محفظة ٥٠٧ عابدين - وثيقة إلى جلالة السلطان .

(١) J. Marlowe: op. cit., PP. 221-222, El good: op. cit., PP. 240-241, G. Lioyd: op. cit., PP. 231-233.

(٢) د. محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٣) المقطم فى ٢١ يناير ١٩١٦ .

(٤) المقطم فى ٢ فبراير ١٩١٦ .

(٥) المقطم فى ٢٢ يناير ١٩١٦ .

قسم مؤلف من ٢٢٠ صف ضابط وعسكرى عدا ما يتبعه من الجمال[١] ، هذا ويعتبر الرديف خاضعا للأحكام العسكرية ، وإذا تخلف عن الحضور فى الوقت المعين يقع تحت طائلة القانون كأنه هارب من الجيش[٢] .

بدأ عام ١٩١٦ باقتناع الحلفاء بعجزهم عن متابعة القتال فى ميدان الدردنيل (غاليبولى) حيث انسحبوا منه نهائيا فى ٨ ، ٩ يناير من هذا العام بعد أن فقدوا كثيرا من مراكبهم الحربية ورجالهم وامتلأت المستشفيات المصرية بالجرحى الإنجليز والفرنسيين والمصريين حتى ضاقت بهم على كثرتها فى أنحاء القطر[٣] ، ولما انهزم الأتراك فى منطقة قناة السويس وانسحبوا منها ، كان يظن أنهم سيعودون إلى الهجوم على القناة مرة أخرى إذا خف الضغط عليهم ، بعد أن فشل الحلفاء فى الاستيلاء على الدردنيل ، على أن الأتراك لم يقوموا بذلك الهجوم ، ومع ذلك ظلت منطقة القناة مركزا للعمليات الحربية فى شرقى مصر[٤] ، لذا لم تكتف السلطة العسكرية البريطانية بفرقة العمل المصرية ، فتحولت إلى رديف الجيش المصرى لاستخدامهم فى التشهيلات اللازمة للدفاع عن قناة السويس وغيرها[٥] .

فى ٢٠ يناير ١٩١٦ انعقد مجلس النظار وعرضت عليه مذكرة من ناظر الحربية - إسماعيل سرى - بطلب الرديف ، وذلك لأن قائد عموم القوات البريطانية بمصر قام بتنظيم فروع التشهيلات اللازمة للدفاع عن القناة ، وقد عاونته كثير من فروع الإدارة

(١) د. لطيفة محمد سالم : مصر فى الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤ ، ص ٢٤٢ .

(٢) الأخبار فى ٢٢ يناير ١٩١٦ - نص المادة ١٠٨ ، المقطم فى ٢١ يناير ١٩١٦ - يجرم أنفار القرعة من المكافأة المقررة لهم عند إنتهاء مدة خدمتهم إذا أساءوا السلوك وتتضمن شهادة إخلائهم عبارة « ردئ جدا » دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة الحربية ، محفظة ١١ مجموعة ١٠ حربية ، مذكرة اللجنة المالية فى ٢٦ مايو ١٩١٩ .

(٣) أحمد شفيق ، ص ٩٤ ، محمود سليمان غنام : أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٩٠ .

(٤) د. محمد مصطفى صفوت ، ص ١١٨ - وتم طرد الأتراك من سيناء فى ديسمبر ١٩١٦ ووصلت القوات البريطانية إلى العريش ومنها إلى غزة ، انظر ، بيتر مانسفيلد ، ص ٢٧٥ .

(٥) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى من ١٩١٤ - ١٩٢١ ط٤ ، دار المعارف ١٩٨٧ ص ٥٥ ، د. عبد الخالق لاشين ، ص ٧٨ .

المدنية المصرية ، إلا أن الضرورة تدعو إلى تنظيم تلك التشهيلات وأنه يحتاج إلى طائفة من العمال تعودوا على النظام العسكرى مثل أفراد رديف الجيش .

وقد طلب وزير الحربية بجمع أفراد الرديف من جميع الفرق للخدمة العسكرية ماعدا الموجودين منهم فى خدمة الحكومة (طبقا للمادة ١٠٧ من الأمر العالى الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٠٢ ) ، وبناء عليه وافق مجلس الوزراء على جمع أفراد الرديف ، وأبلغ القرار عقب انفضاض المجلس إلى المحافظات والمديريات[١] ، ويتضح من مذكرة وزير الحربية أن اقتراحه هذا لم يكن سوى مجرد تطوع لم يكن له مبرر وخضوع للسلطات الإنجليزية ، فمنذ بداية الحرب وانجلترا قد اتخذت على نفسها أنها ستتحمل وحدها عبء هذه الحرب دون طلب أية مساعدة من مصر .

الجدير بالذكر أن القائد العام للجيوش البريطانية بمصر اتخذ بعض الترتيبات اللازمة لذلك فى نفس اليوم الذى وافق فيه مجلس الوزراء على جمع الرديف ، حيث اتخذ التدابير اللازمة لذلك بأن أصدر أمراً : « أنه اعتبارا من يوم ٢٦ يناير ١٩١٦ كل شخص يريد السفر بالسكة الحديد من أى جهة فى القطر المصرى إلى أى محطة داخلة فى منطقة القناة أى على الخط بين أبى صوير وبور سعيد أو السويس يجب عليه الحصول على رخصة خاصة لاستلام تذكرة السكة الحديد ، وهذه الرخص تكون إما مستديمة وإما مؤقتة » .

وتعطى الرخص المستديمة فقط للأشخاص الذين لهم أشغال أو أسباب أخرى تستوجب ترددهم إلى المنطقة المذكورة ، ويكون الحصول على الرخصة من إدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية بعد بيان الأسباب الكافية لذلك ، أما الرخص المؤقتة للذهاب فقط أو للذهاب والإياب ، ويكون الحصول عليها من محافظة مصر لأشخاص مقيمين فى دائرة مدينة مصر ، ومن محافظتى الإسكندرية ودمياط للأشخاص المقيمين فيها ، ومن مدير المديرية للأشخاص المقيمين فى دائرة المديرية بالنسبة للمديريات الأخرى ، وكان الغرض من استخراج هذه الرخص هو عمل الترتيبات اللازمة لسفر الجنود - الرديف - بمعرفة إدارة المخابرات بعموم قيادة الجيش[٢] .

(١) الهلال ، مرجع سابق ، فى ١٩١٦/٢/١ ، ص ٤٢١ ، ٤٢٢ ، الأخبار فى ١٩١٦/١/٢١ ، عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) الأخبار فى ٢١ يناير ١٩١٦ .

بدأت وزارة الحربية تعمل على تنفيذ قرار جمع الرديف ، فأرسلت إلى المحافظات والمديريات كشوفا بأسماء أفراد الرديف المطلوبين للخدمة طبقا لأقسامهم العسكرية وتاريخ مدتهم وانفصالهم من الجيش ، وبالتالى عملت المحافظات والمديريات على تنفيذ الأمر فأرسلت إلى كل قسم من أقسامها جداول بأسماء المجندين التابعين لكل قسم ، وكان دور مأمور كل قسم استدعاء كل من كان اسمه مدونا فى الجدول وارساله إلى المحافظة[١] ، كما أرسلت الحربية إلى مجالس القرعة فى الأقاليم التعليمات الخاصة بجمع الطبقة الأولى من الرديف وهى طبقة الذين أخلوا من الجيش أخيراً[٢] أى الذين انتهت مدة خدمتهم العاملة فى عام ١٩١٥ ، وأخذوا يفدون على العاصمة حيث أقيمت لهم المعسكرات فى العباسية لإقامتهم ، وقد شرع فى الكشف الطبى عليهم ، وأنيطت إدارة ذلك بقائد من ضباط الجيش المصرى ، وقد لبس الملابس العسكرية المصرية كل من أظهر الكشف الطبى لياقتهم ولكنهم لا يسلحون ، كما تم نزع السلاح فى كل أنحاء مصر فى هذا العام[٣] .

وفى الإسكندرية على سبيل المثال دعت أقسام البوليس الرديف فى المدينة وضواحيها إلى فرقهم ، وتم توقيع الكشف الطبى عليهم ، وكانت الحربية ترسلهم أولاً بأول إلى الأماكن التى تعين لهم للعمل فى التشهيلات طبقا للقرار الصادر بطلبهم ، وقد بلغ عدد أفراد الرديف الذين تم جمعهم فى الإسكندرية وضواحيها حتى يوم ٣١ يناير نحو ١٥٩ فرداً من رديف ١٩١٥ ونحو ١٦٩ فرداً من رديف ١٩١٤[٤] .

وقد تم استدعاء كثير من الضباط المصريين القادرين على الخدمة من المحالين على المعاش أو فى الاستيداع لقيادة الرديف المطلوب[٥] ، وهؤلاء الضباط لم يعدوا من الرديف بل يعدوا كأنهم فى الجيش العامل لأنهم تحت أمر الحربيةتستدعيهم فى أى وقت

(١) الأهرام فى ٢٣ يناير ١٩١٦ .

(٢) الأخبار فى ٢٦ يناير ١٩١٦ .

(٣) المقطم في ٢٤ يناير ١٩١٦ ، وأيضا ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٥٥ ، وثيقة ٣١ بالكتاب - مذكرة وكيل وزارة الخارجية البريطانية فى ١٩ ابريل ١٩١٩ F.O. 407/184, No; 152, April, 1919 ، ص ٢٧٩ وثيقة ٣٣ بالكتاب ، تقرير اللنبى إلى كيرزون F.O. 407/184, No; 339, May 4, 1919 .

(٤) المقطم فى ٢٥ ، ٢٨ ، ٣١ يناير ١٩١٦ .

(٥) المقطم فى ٢٤ يناير ١٩١٦ - الأخبار فى ٢٦ يناير ١٩١٦ .

شاءت فليس لاستدعاء هؤلاء الضباط أهمية فوق العادة مثل استدعاء الرديف[١] ، علي أن تظل القيادة العامة للرديف فى يد اللواء هربرت Herbert قومندان قسم المحروسة واختارت وزارة الحربية لواءين من الضباط المصريين المتقاعدين للمعاونة فى التفتيش ، وضمت إلى كل منهم فى حملته الضباط المصريين المستودعين والمتقاعدين أحد عشر ضابطا متفاوتى الرتب أكبرهم من الحائرين لرتبة البكباشى أو الصاغ وهو الذى يولى من بينهم منصب « أركان حرب »[٢] .

أما عن عدد الرديف ، فقد تباينت الآراء حوله وليس من السهل تقديره لأن هناك اعتبارات كثيرة يجب مراعاتها فى هذا الصدد ، منها عدد الجيش العامل ونسبة الجنود المصريين إلى الجنود السودانيين ومعرفة ما طرأ على الرديف من العوامل التى أثرت فيه كالوفيات والعاهات والحوادث التى توجب المعافاة . . . الخ .

وما تردد من احصائيات عن عدد الرديف على سبيل المثال أن العدد المراد جمعه قدر بنحو خمسة عشر ألف رجل منهم ألفان فى مصالح الحكومة المختلفة وهؤلاء باقون فى مصالحهم ، ونحو ألف رجل معفون من الخدمة فى الرديف بسبب العاهات والأمراض أو غير ذلك من أسباب الاعفاء فيكون المجموع الباقى المطلوب للخدمة نحو أثنى عشر ألف رجل[٣] ، وفى تصريح لأحد كبار الضباط المصريين أن عدد الرديف طبقاً لما نشر فى الصحف بعيداً عن الصواب حيث غالى بعضها فى التقدير كثيرا ، والحقيقة أنه لايزيد على عشرة آلاف رجل على الأكثر لأن مدة الخدمة العسكرية فى الجيش المصرى عشر سنوات منها خمس قضاها المجند فى الجيش العامل ، ومثلها فى الرديف ، ويجب أن تكون قاعدة الحساب فى تقدير الرديف المصرى الخمس سنوات الأخيرة ، فمع العلم بعدد الجيش المصرى لا يسلم بأن يكون عدد الرديف الذى يخرج منه فى كل عام أكثر من ألفى رجل ، ومن هذا العدد يؤخذ رجال البوليس المصرى ، وعلى ذلك فالرديف المصرى الذى يمكن جمعه لايزيد عدده على ثمانية آلاف رجل[٤] ، يلاحظ أن هذا التقدير عشوائى وغير دقيق بأن ساوى اعداد الرديف فى كل الأعوام وهو أكثر من ألفى

(١) الأخبار فى ٢٧ يناير ١٩١٦ .

(٢) د. لطيفة محمد سالم ، ص ٢٤٢ .

(٣) المقطم فى ٢٢/ ١/ ١٩١٦ ، الرافعى ، ص ٥٦ ، د/ لطيفة ، ص ٢٤١ .

(٤) الأخبار فى ٢٧ يناير ١٩١٦ .

رجل ، ولكن عدد الرديف الخارج من الجيش يساوى عدد المجندين للعام الذى جندوا فيه وهو أمر يختلف من عام لآخر حسب الاقتضاء ، مخصوما منهم ذوى العاهات والحوادث وغير ذلك من العوامل التى تؤثر فى الرديف .

على كل حال لقد استغلت انجلترا مصر لخدمتها وخدمة حلفائها منذ بداية الحرب العالمية الأولى ، وساهمت مصر بمجهود اقتصادى كبير بالإضافة إلى البشرى والحربى[١] وعلى الرغم من اعلان انجلترا منذ بداية الحرب بأن مصر لن تتحمل شيئا من أعباء هذه الحرب ، إلا أن هذا الإعلان لم يكن سوى مناورة إنجليزية لاخضاع مصر لتنفيذ مطالبها ، فعندما صدر قرار جمع الرديف قامت بريطانيا كالعادة بمناورة الحكومة المصرية ، بأن تكون نفقات الرديف على عاتق الحكومة البريطانية حتى تسهل مهمة جمع الرديف ، حيث عرضت أعطاء رجال الرديف راتبا شهريا يعادل ضعف الراتب الذى كانوا يتقاضونه فى الخدمة العاملة بحيث يصبح راتب الفرد منهم ستون قرشا فى الشهر بدلا من ثلاثين قرشا[٢] .

دارت المناقشات بين وزراء الحكومة المصرية بشأن نفقات الرديف أى من الحكومتين تقوم بهذه النفقات ، فتباينت الآراء ، فقد رأى بعض الوزراء قيام الحكومة البريطانية بالإنفاق ، ولكن البعض الآخر وفى مقدمتهم رئيس الوزراء رأوا أن ذلك لا يتفق مع كرامة الأمة المصرية[٣] ، وبالفعل قررت الحكومة المصرية أن تقوم بالنفقة قائلة : «إنى آنف أن يقال عنى أنى أؤجر رجالى للزود عن قنالى بمال غيرى وليس بمالى »[٤] حيث رأت الحكومة أن هذه النفقة لا تتجاوز ١٥ ألف جنيه فى الشهر ، لأن عدد الرديف المطلوب جمعه لا يزيد على عشرة آلاف رجل ، وراتب الفرد اليومى خمسة قروش ، أى أن مجموع النفقات فى عام كامل لايزيد على ١٨٠ ألف جنيه ، وكان ظن الحكومة أن

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، وثيقة ٣٣ بالكتاب ، تقرير اللنبى إلى كيرزون F.O. 407/184, No; 339, May 4, 1919 ، مذكرات سعد زغلول جـ٧ ص ٢٨٩٩ الكراسة ٣٤ ، ص ٢١٩ .

(٢) المقطم فى ٢٤ يناير ١٩١٦م .

(٣) الأخبار فى ٢٦ يناير ١٩١٦ م .

(٤) المقطم فى ٢١ يناير ١٩١٦م .

الرديف لن يبقى فى الخدمة أكثر من تلك المدة (العام)[١] ولكن خاب ظن الحكومة حيث استمر الرديف حتى نهاية الحرب ، ولم يكن استمرار الرديف الذى تم جمعه فى أوائل عام ١٩١٦ فى الخدمة فحسب بل لقد استمر جمعه أيضا بسبب زيادة الطلب عليه[٢] ، ففى عام ١٩١٧ على سبيل المثال تم جمع نحو ٢٢٣٠ رجلا من الرديف[٣] ، وكان من الممكن أن تجعل الحكومة المصرية نفقة هؤلاء الرديف على عاتق بريطانيا حيث أنهم يخدمون لمصلحتها فى المقام الأول ، وأن بريطانيا كانت ستوافق على ذلك خاصة فى مثل هذه الظروف الصعبة التى عجزت فيها عن الإستمرار فى القتال فى الدردنيل ، وتجربتها مع قوة العمال والجمالة المصريين فى ميادين القتال المختلفة ، وبالتالى فهى تدرك مدى قوة الرديف المصرى الذى من الممكن أن يفوق كفاءة العمال والجمالة ، فهى إذن فى حاجة ماسة إلى مثل هذا الرديف .

وكان المفهوم لدى الحكومة أن هؤلاء الرديف يعاملون معاملة الخفراء فيعطون أجرة يومية ، ويقومون هم بالإنفاق على أنفسهم فيما يتعلق بالأكل والملبس مع زيادة الأجرة عن أجرة الخفير ، إلا أن هذا المفهوم قد عدل على أن يعامل الرديف معاملة الجنود ، وذلك لأنه سوف يتعذر على الرديف الحصول على ما يحتاجون إليه من الطعام لبعد المعسكرات عن المدن ، على أن يقدم لهم الطعام فى دفعتين صباحا ومساءا ، لذا تم الأتفاق على أن يقدم لهم الطعام والملبس وضعف المرتب الذى يدفع للجندى العامل[٤] ، وتصرف لهم الرواتب بواسطة صراف الخزينة الانجليزية ، وأرسل جدول الماهيات إلى قومندان حملة الجمال .

أما التعيينات المقررة للرديف ومعها حملة الجمال ، فكانت لكل صف ضابط أو عسكرى : بطانيتان وحذاءان بيادة ، وقميص بفته وقلشينان أزرقان وجرابان من الصوف وطربوش وزر وكبود بيادة بالزنط وفانلة صوف وحافظة جراية وزمزمية وجلابية زرقاء وحزام أحمر وشرائط حسب الرتب ، ويصرف ذلك كله من مخزن مهمات الجيش ا ى ، أما عدا ذلك من الأصناف التى يحتاجها الأفراد فتصرف عند طلبها من إدارة أسلحة الجيش البريطانى .

(١) الأخبار فى ٢٦ يناير ١٩١٦م .

(٢) دار الوثائق القومية ، دفتر صادر وارد، جـ١، عملية أورطة رديف الجيش المصرى فى يناير ١٩١٨م .

(٣) أحمد شفيق ، ص ١٠٥ .

(٤) الأخبار فى ٢٧ يناير ١٩١٦م .

كما تقرر أن تصرف الماهيات والعلاوات ومكافآت خصوصية للضباط خاصة الذين على المعاش من الحكومة المصرية ، طبقا لما جاء فى قانون الجيش المصرى ، وأن يسوى ذلك مع مكتب صرف ماهيات الجيش البريطانى[١] ، والجدير بالذكر أنه طلب من الحكومة المصرية عند تصفية الحسابات أن تتحمل قسما من المصروفات التى أنفقت على لوازم الجيش للدفاع عن مصر أثناء الحرب ، وذلك لأن وضع الرديف المصرى تحت تصرف قائد الجيوش البريطانية قلل النفقات وخفف العبء الذى يجب أن تقوم به مصر[٢] وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على مراوغات إنجلترا مع مصر فهى لا ترغب أن تتحمل عبء الحرب وإنما على مصر تحمل هذا العبء بصفتها احدى مستعمراتها .

كانت السرعة فى دعوة الرديف وعدم وضع قاعدة لتموينه وصرف مرتباته سببا فى وقوع انتفاضة الرديف إذ اعتمدت الحكومة المصرية على أن كل مصروفاته ستتحملها السلطة العسكرية البريطانية لأنه فى خدمتها ، وهذه السلطة ظنت أن مصر هى التى ستقوم بها اعتمادا على أن الرديف مصرى والتى دعته هى وزارة الحربية المصرية ، فتواكل السلطتان ، وأصبح الرديف لا يدرى من أين يحصل على تعييناته ومرتباته[٣] فتوجه افراد الرديف المقيمين بثكنات عين شمس إلى ميدان عابدين فى ٢٩ يناير ١٩١٦ متظاهرين رغم الأحكام العرفية ورغم حراب الانجليز[٤] يهتفون ضد الظلم الذى تعرضوا له لاستدعائهم عقب مدة خدمة الزامية امتدت خمس سنوات[٥] وليرفعوا شكواهم إلى السلطان بسبب التأخير فى دفع المكافآت المستحقة لهم وعدم كفاية الأجور التى تقرر دفعها لهم ورداءة الغذاء[٦] وسوء المعاملة وما نزل بهم من ظلم ، وما تعرضوا له من إهانة واستغلال[٧] ، واحتجاجا على استجابة الوزارة لطلب قائد الجيش البريطانى فى

(١) المقطم فى ٢ فبراير ١٩١٦م ، الأخبار فى ١٧ فبراير ١٩١٦م .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، جـ٨ ، ص ٣١٣٦ ، ٣١٣٧ كراس ٢٨ ، ص ١٦٠ ، ١٦١ ، الأخبار فى ٢٢ يناير ١٩١٦ وفى جلسة مجلس الوزراء المنعقدة فى ٩ مارس ١٩١٨م تقرر صرف مبلغ ٣,٥ مليون جنيه اعترافا بجميل بريطانيا التى حمت البلاد من الغارات .

(٣) أحمد شفيق ، ص ٩٦ .

(٤) د. محمود متولى : ثورات الشعب المصرى فى التاريخ الحديث والمعاصر ط١ مكتبة المعارف الحديثة بالإسكندرية ، ١٩٨١م ص ١٥٤ .

(٥) أحمد حمروش : ثورة ٢٣ يوليو ، جـ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢م ، ص ٧٧ .

(٦) المقطم فى أول فبراير ١٩١٦م ، الأخبار فى أول فبراير ١٩١٦م .

(٧) شهدى عطية الشافعى ، ص ٣١ .

مصر باستدعائهم للقيام بتشييد خطوط السكك الحديدية[١] ، وهذا يدل على وعى هذا الفريق من الرديف .

ومن المسلم به فإن السلطان والوزراء كانوا مسخرين لصالح سلطات الإحتلال ، لذا فإنهم كانوا موظفون خاضعون لأوامر الإنجليز يلبون مطالبهم خلال فترة الحرب - من أفراد لخدمة الجيش سواء رديف أو عمال أو فلاحين ودوابهم والأعلاف الخاصة بها وغير ذلك من لوازم الجيش[٢] .

كان رئيس الوزراء (حسين رشدى) موجودا وقتئذ بسراى عابدين فأعلم الرديف بأن الحكومة سوف تنظر فى شكواهم ، ويجب العودة إلى الثكنات ، فأذعنوا للأمر وانصرفوا فى الحال بنظام تام ، وفى اليوم التالى ٣٠ يناير عادوا إلى ميدان عابدين متظاهرين لتجديد شكواهم التى قدموها بالأمس[٣] لأنهم لم يجدوا صدى لكلام رئيس الوزراء معهم ولم تعالج شكواهم[٤] فقابلهم « سرياور » السلطان فذكر لهم أن شكاويهم تحت النظر وأنه يأمرهم بالعودة فى الحال إلى معسكرهم فأطاعوا ذلك ، وعادوا جميعا إلى ثكناتهم ، إلا أن خيانة الحكومة الممثلة فى البوليس لعبت دورها فى تغيير مجرى الأمور ، فقد كانت الأحتياطات العسكرية قد أتخذت فى أثناء تقدم الرديف بشكواهم للسلطان ، وإن كانت هذه الإحتياطات للمحافظة على النظام ، إلا أنه حدث وقت وصول رجال البوليس وأثناء عودة الرديف إلى ثكناتهم ما يؤسف عليه ومالا يتوقعه رجال الرديف - أن البوليس أطلق عليهم النار ، فأصيب ثمانية من رجال الرديف ، وأصيب كذلك بعض المارة على أثر الإشتباكات بينهم[٥] وقد تكون الخسائر بسيطة وذلك لعدم وجود أسلحة مع أفراد الرديف فهم مجموعون للعمل فى التشهيلات وليس

(١) د. عبد الخالق لاشين ، ص ٧٨ .

(٢) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية ، محفظة ٢٩ مجموعة ١٤/ ٥/ ٣٨١ ، وثيقة بدون ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٨٠ ، وثيقة ١٠ بالكتاب ، تقرير ريجنالد وينجت إلى لورد هاردينج فى ٢٤/ ١٢/ ١٩١٧م ، F.O. 1971, No. 27,24 th/Dec, 1917 مذكرات سعد زغلول جـ٨ ، ص ٣١٦٣ كراس ٢٨ ، ص ١٨٧ .

(٣) المقطم فى أول فبراير سنة ١٩١٦ ، الأخبار فى أول فبراير ١٩١٦م .

(٤) د. محمود متولى ، ص ١٥٤ .

(٥) الرافعى ، ص ٥٦ ، المقطم فى أول فبراير ١٩١٦م ، الأخبار فى أول فبراير ١٩١٦م ، الأهرام فى أول فبراير ١٩١٦م .

للحرب ، ولكن لو أن الرديف كان مسلحا لكانت الخسائر جسيمة وفادحة بين الطرفين .

وعلى أثر ما حدث من تمرد للرديف وتظاهرهم أمام عابدين خشيت الحكومة تجدد تمردهم مرة أخرى فاضطرت إلى ترحيلهم بعيدا عن العاصمة تجنبا لمشاكلهم[١] واجبرتهم على خدمة الإمبراطورية البريطانية بعد أن سالت دماء هؤلاء المصريين باسلحة المصريين[٢] ، ولعدم رغبة الرديف فى العمل مع الأنجليز . أخذ البعض منهم يفر من بلدة إلى آخرى عاش فيها عيشة مستترة حتى لا تراه الأعين ، وخوفا من رفض الرديف لمعاونة الإنجليز وخدمتهم رغم التهديد والعنف الذى استخدم ضدهم ، نجد أن السلطان الجديد (فؤاد) أصدر مرسوماً خاصاً بالتجنيد ، بتعديل القانون الصادر فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢ ، وقد تضمن التعديل تشجيع الناس على التطوع ومنحهم الإمتيازات ، فمن تطوع لخدمة الحلفاء لمدة عام اعفى من الخدمة العسكرية الإلزامية ، وكان هذا منافيا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ أغسطس ١٩١٤م والذى يحرم على مصر الدخول فى خدمة إحدى الدول المتحاربة ، ولعهد إنجلترا الذى قطعته على نفسها بأنها ستتولى الدفاع عن مصر دون طلب أية مساعدة منها[٣] ، وقد وقع هذا الأمر أسوأ وقع عند الناس وتشاءموا به من حكم السلطان لأنهم عدوه أسوأ فاتحة لأعماله[٤] .



كان للرديف أثر واضح على كل من الضباط الذين سيتولون قيادته وعلى البطالة فى مصر ، كما كان لهم دور واضح فى الحرب لمساعدة الإنجليز وحلفائهم ، فأما أثرهم على الضباط ، فإن استدعاء الرديف أدى إلى ترقية كثير من ضباط الجيش العامل وأمناء البلوكات كمكافأة لقيادتهم للرديف وما قاموا به من أعمال جيدة ، واستدعاء المحالين من الضباط على الإستيداع للإشتراك فى الخدمة ، وإن كان الرديف لا يحتاج إلى عدد كبير من الضباط لأنه ليس مطلوبا لأعمال حربية ، وانما هو مطلوب لأعمال التشهيلات

(١) د. لطيفة ، ص ٢٤٢ .

(٢) د. جلال يحيى : العالم العربى الحديث ، الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، دار المعارف ، ١٩٨٠ ، ص ٤٦٣ .

(٣) د. لطيفة ، ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، J. Marlowe: op. cit., PP. 221 .

(٤) مذكرات سعد زغلول جـ٦ ، ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ كراس ٣٠ جـ٣ ، ص ١٦٦٩ .

فقط ، وأعمال التشهيلات غير حمل البندقية وإطلاق المدفع وهى لا تختلف عن الأعمال التى تؤديها جميع طبقات المصريين للجيش الإنجليزى وتربح من ورائها مالا طائلا ، ولكنها تحتاج إلى معرفة النظام العسكرى ، وهذا هو سبب تفضيل الرديف على سواه من العمال الآخرين[١] ، فعلى سبيل المثال أنه فى بداية فبراير تم تعيين اللواء «عبد الرحيم باشا فهمى» الذى كان ناظرا للمدرسة الحربية ، قومندانا للرديف ، وقد تم تنظيم القسم الأول منهم وأرسل إلى العمل المكلف به بأمر وزير الحربية بقيادة بكباشى من الأورطة السادسة وخمسة ضباط آخرين ، أما قيادته فيتولاها مع «عبد الرحيم فهمى» الميرالاى «محمد شفيق» من المعاش وأربعة يوزباشية من المعاش أيضا[٢] ، وقبل منتصف الشهر تم نقل بعض ضباط الجيش المصرى وعددهم ثمانية من المستودعين إلى الخدمة مع رديف الجيش[٣] .

ناهيك عما كان يحصل عليه هؤلاء الضباط المنتدبين للخدمة فى الرديف من مكافآت مالية خاصة ولاسيما الذين يحصلون على معاشات كاملة ولا ربح لهم مطلقاً فى شئ من الإلتحاق بالرديف[٤] .

نشرت الأخبار أن طلب الرديف يقضى على البطالة ، وأن الصحف العربية توضح أن استخدام نحو اثنى عشر ألف رجل بمرتبات معروفة مع توفير أسباب راحتهم من مأكل ومشرب وملبس يساعد على تسهيل الحركة الإقتصادية ، إذ يؤدى إلى وجود فرصة لاستخدام العاطلين من العمال ، إذ لا يخلو من أن يكون المطلوبون فى الرديف من أصحاب الصنائع العامة كالبنائين والنجارين والنحاسين والفعلة وغيرهم ، وقد عادوا إلى صناعاتهم بعد انقضاء مدة الخدمة الأولى فى العسكرية ، فإذا عادوا مرة أخرى واشتغلوا فى التشهيلات اللازمة للدفاع فى القتال وفيما تريد السلطة العسكرية أوجدوا فراغاً يستطيع أن يملأه الباقون من رجال الصناعات دون أن يشعروا بعطل أو البقاء من غير عمل[٥] ، ولكن هذا الرأى لم يكن صائبا وأن كان قد قيل قبل الانتفاضة ، فكما سبق يتضح أن الرديف قام بالإنتفاضة بسبب التأخير فى دفع المكافآت والأجور ورداءة الغذاء ،

(١) الأخبار فى ٦ فبراير ١٩١٦ .
(٢) الأخبار فى ٦ فبراير ١٩١٦ . .
(٣) المقطم فى ١٤ فبراير ١٩١٦ .
(٤) الأخبار فى ١٧ فبراير ١٩١٦ .
(٥) الأخبار فى ٢٧ فبراير ١٩١٦ .

وهذا دليل واضح على أن الرديف لم يحصل على مرتباته ولم توفر له أى أسباب للراحة ، كما أنه لم يكن هناك عاطلين فالسلطة استولت على معظم الشباب من عمال وفلاحين وكونت منهم الفيالق الضخمة بمساعدة القوات الإنجليزية ، فقد أمدت مصر انجلترا بنحو ٣٠٠٠ عامل عام ١٩١٦ ثم ارتفع هذا العدد إلى ٥٦٠٠٠ فى ١٩١٧ ، هذا علاوة على الآلاف التى أرسلت إلى فرنسا والعراق وغيرها[١] ، بل أن ما حدث هو أن الاقتصاد المصرى تأثر تأثرا سلبيا من جراء ذلك فالرديف فيه العامل والفلاح وتركوا أعمالهم فساءت الحالة الحرفية والزراعية ، اللهم بعض المواد الضرورية كالمواد الغذائية والنسيجية ومواد البناء التى وجد بها تقدم ضئيل ١٩١٦ وذلك بسبب نقص الوارد منها خلال تلك الحرب[٢] .

وبجانب الفاقة الإقتصادية لقى الرديف كما لقى العمال والفلاحون ألوانا من العنت وسوء المعاملة ، وقد استطاع العمال التعبير عن قلقهم وتذمرهم وتطلعهم إلى المستقبل بما كان يهيئهم للعمل السياسى الثورى[٣] ، كما أن ازدياد أعباء المعيشة بارتفاع الأسعار وخفض الأجور أدى إلى توفير كثير من العمال فعمت البطالة بينهم[٤]، وإن فداحة الغلاء قد اضرت بالفلاحين أكثر مما أضرت بأى طبقة من أصحاب الدخول المحدودة[٥] .

ناهيك عما قامت به السلطات البريطانية فى مصر حيث أصدر القائد العام للقوات البريطانية فى ٢ أغسطس ١٩١٧ منشورا بتحريم التجارة فى محصول بذرة القطن لعام ١٩١٨/١٧ نظراً لقدوم حكومة جلالة الملك على شراء هذا المحصول وعينت لجنة لشراء بذرة القطن نيابة عن الحكومة البريطانية[٦] ، وفى ٣ مارس ١٩١٨ صدر بلاغ بتحديد شراء القطن باثنين وأربعين ريالا للقنطار[٧] فى حين كان سعره عالمياً سبعة وسبعين ريالا

(١) دار الوثائق القومية ، محفظة ٥٠٦ عابدين ، الجيش ، وثيقة بدون ، El good: op. cit., P.240 .

(٢) Charles, Issawi: Egypt in Revolution an Economic analysis, London. New York, P. 43.

(٣) د. عبد العزيز رفاعى : العمال والحركة القومية فى مصر الحديثة ١٩٠٠ - ١٩٥٢ دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ص ٦٥ .

(٤) أحمد عاطف حسن : تاريخ الحركة النقابية المصرية ، ط٢ مطابع الجامعة العمالية ، ١٩٩٠ ، ص ٤٨ .

(٥) أميمة صابر البغدادى : المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٦) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية ، محفظة ١٩ ب ، وثيقة بدون .

(٧) نفسه ، محفظة ١٩ أ مجموعة ١٥/٢١/٣٨١ ، وثيقة بدون .

فى ليفربول وستين فى أمريكا[١] .

كما أن كثرة قوات الحلفاء فى مصر كانت سببا فى ارتفاع الأسعار حيث جعلت انجلترا دلتا النيل كلها معسكرا بريطانيا ، وأما قناة السويس فقد أضحت مجرد طريق مواصلات للحلفاء وليست طريقا للملاحة العالمية ، وإن معسكرات الإسماعيلية والقنطرة كانت ملاذا للاستراليين والهنود والبريطانيين ، أما المصريون فقد أسند إليهم قطع الأخشاب أو نزح المياه[٢] ، وهذا هو سبب ظهور البطالة إن كانت هناك بطالة وليس الرديف كما يذكر .

شارك الرديف العمال والجمالة فى أعمال التشهيلات التى طلبتها منهم القوات البريطانية أثناء الحرب ، فعند تقهقر الأتراك عن القتال تتبعهم الإنجليز فى صحارى سيناء ، ولكن الصحارى كانت قاحلة لاماء فيها ولا سبل لسير الجيوش بمدافعها وعرباتها الضخمة عليها ، فأرسل الإنجليز أمامهم الرديف والعمال المصريين لتمهيد الطرق حتى أصبحت صالحة لسير السيارات وجر المدافع الضخمة[٣] ، واقاموا مخازن العتاد والتموين ، كما أقاموا خطوط البرق والتليفون وأنشأوا التحصينات ومهدوا الأحجار والأشواك وأعدوا المواقع الحربية[٤] ، ومدوا بجوارها أنابيب المياه المأخوذة من ترعة الإسماعيلية ، وأنشأوا سككاً حديدية لسير القطارات عليها ، فأصحبت الصحراء سهلة الإختراق بفضل هؤلاء الرديف والعمال ، وأصبح زحف الجنود الإنجليز فيها مستطاعا بعد إن كان صعبا ، وكان هؤلاء المصريون يعملون بثبات تحت وابل من القنابل والقذائف التى كان الأعداء يمطرونهم بها[٥] .

وبدون هذا الإستغلال البشرى الكامل لإمكانيات مصر لما تمكنت حملة الجنرال اللنبى من اجتياز سيناء على طرق معبدة لتصل إلى فلسطين[٦] ، وبسبب هذا

(١) مذكرات سعد زغلول : ج٨ ص ١٤٠ ، كراس ٢٨ ص ٣١١٦ ، شهدى عطية ، ص ٣١ .

(٢) مذكرات عبد الرحمن فهمى ج٢ ، ص ١٨٩ ، Lioyd: op. cit., P. 185. .

(٣) أحمد شفيق ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٤) د . جلال يحيى ، ص ٤٦٣ Lioyd: op. cit., P. 223 .

(٥) أحمد شفيق ، ص ٩٧ .

(٦) د. جلال يحيى ، ص ٤٦٣ .

النجاح المنقطع النظير لهؤلاء الرديف زاد الطلب عليهم ، حيث طلب من اللواء هربرت Herbert أعدادا أخرى منهم للعمل فى فرق التشهيلات المساعدة[١] .

وبسبب تخلى ايطاليا عن حلفائها الألمان وانضمامها إلى جانب الإنجليز والفرنسيين فى ١٩١٧م تحرج الموقف واشتدت السلطات البريطانية فى تطبيق الأحكام العرفية فى مصر ، وكثر القبض على كل من يشتبه فى ميوله السياسية إلى مناهضة الإنجليز ، واشتدت السلطات فى مطالبة أهل الريف المصريين بغلاتهم ودوابهم ، كما اشتدت الرقابة على الصحف[٢] .

وفى ٢٤ مايو ١٩١٨م افتخر رجال الحكومة بأنهم عارضوا فى التجنيد الإجبارى ، ولكن حكام الأقاليم أخذوا يتخطفون الناس من الأسواق والطرقات والمساكن فى القرى واستخدمت الحكومة القسوة والإعتداء على الناس ووصل الأمر إلى إطلاق النار على الأهالى فقتلوا واصابوا البعض منهم وتهرب الوزراء من المسئولية ، فالتجنيد القانونى منعه الوزراء تهربا من المسئولية الظاهرة ، ولكن التجنيد الفرضى حاصل بكل طرق الجبر والإكراه[٣] ، وفى أكتوبر من نفس العام حث السلطان الناس على التطوع فى خدمة السلطة العسكرية وزادت حركة مصادرة الإبل والدواب فى مختلف المديريات[٤] .

كما أن نجاح الرديف فى مهامه التى كلف بها أدى إلى تقدم القائد العام للجيوش البريطانية بالشكر للحكومة المصرية على ما قام به هولاء المصريون فى قناة السويس وفى الصحراء الشرقية (سيناء) من أشغال[٥] وطلب القائد العام من الحكومة المصرية صرف مكافآت لهم تقديرا لخدماتهم وقدرتهم الفائقة فى هذه الميادين[٦] . وفى نفس الوقت

(١) دار الوثائق القومية ، دفتر صادر ووارد جـ١ ، عملية أورطة رديف الجيش المصرى فى ١١ يناير ١٩١٨م.

(٢) د. محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٣) مذكرات سعد زغلول جـ٨ ، ص ١٨٦ ، ١٨٧ كراس ٢٨ ص ٣١٦٢ ، ٣١٦٣ .

(٤) الرافعى ، ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٥) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة الخارجية ، محفظة ٩/أ ، مجموعة ٣٨١ خارجية ، ترجمة الوثيقة /Comite des Finances, No. 145, Dossier No. 34. 39/152 bis 2 le caire, Le 27 Juillet 1919.

(٦) نفسه ، ديوان رئيس الجمهورية ، دفتر وارد بدون رقم ، وثيقة فى ١٩١٦/٢/٥م .

عملت السلطة العسكرية على إظهار دورهم فأرادت أن تطلع المصريين على أعمالهم كنوع من التفاخر بهم وبما قاموا به من أعمال خاصة فى الصحراء والوقوف على عظمة ما قاموا به من إنشاءات خاصة الخطوط الدفاعية ، فدعوا لزيارتها وزير الحربية ووكيل الداخلية ورئيس الجمعية التشريعية وأعضائها فقاموا بالزيارة فى ٢٨ فبراير ، وقد اثنوا على ما شاهدوه بعد عودتهم[١] ، ناهيك عما قام به ما أطلق عليهم بالمتطوعين من أعمال وخدمات جليلة لجيوش الحلفاء كانت موضع الثناء والشديد من جانب الجنرال ماكسويل والجنرال موري والجنرال اللنبى[٢] .

ومن المؤسف أن الحكومة المصرية رفضت صرف تعويضات لأفراد الرديف المتضررين من الحرب ، وهناك الكثير من شكاوى هؤلاء المتضررين الذين أشارت إليهم الوثائق طالبين التعويضات ، كما أشارت الوثائق إلى مطالبة الضباط والجنود أيضا الذين عملوا فى سيناء وفلسطين ببدل السفر الخاص بهم[٣] وعلى سبيل المثال ، يشكو أحد أفراد الرديف أنه دخل أشغال السلطة العسكرية ضمن الرديف أربع دفع من ١٩١٦ إلى ١٩١٩م ، وفقد بصره ، وطلب مكافأة عن مدة خدماته كلها ، ولكن المالية رفضت ذلك بحجة أنه عسكرى حربى[٤] .

إن استغلال بريطانيا لإمكانيات مصر البشرية من الرديف وغيره أثناء الحرب العالمية الأولى كان سببا أساسيا لوصول بريطانيا وحلفائها إلى النصر ، حيث قدمت مصر خلال الحرب الكثير من الأكفاء من رجالها إلى الجيش[٥] ، وشاركت مشاركة فعالة فى الحرب باعتراف الأنجليز أنفسهم ، كما أعلن اللورد

---

(١) أحمد شفيق ، ص ٩٧ .

(٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٦٢، وثيقة ٣١ بالكتاب F.O. 407/184, No., 152 مرجع سابق .

(٣) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة الخارجية ، محفظة ٩/أ ، مجموعة ٣٨١ ، وثيقة فى ٨/١١/١٩١٩م .

(٤) نفسه ، محفظة ٥٠٦ عابدين ، الجيش ، وثيقة بدون .

(٥) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩م ص ٢٨٠ ، وثيقة ٣٣ بالكتاب ، تقرير اللبنى إلى كيرزون فى ٤ مايو ١٩١٩ F.O. 407/184, No. 331, No. 205, General sir E. Allenby to Earl Curzon, Cairo, May 4, 1919 .

اللنبـى « أنه كان لمصر أثر فعال فـى أحـراز النصر للحلفاء »[1] ، ومع هذا الإستغلال ظهر التناقـض فى السياسة البريطانية ونـكثت عهودها ووعودها ، وكانت عمـلية قاسية كبتت فيـها الأصوات وحبست فيهـا المشاعر ، وكانت سببـا فى قيام ثورة ١٩١٩م[2] ، ويؤكد هذا المـعنى - شهدى عطـية الشافعى - حيـث يذكر «ورغم كبت حـركتهم (أى الرديف) إلا أنها كانت نذيرا بثورة الفلاحين»[3] .

إن أحداث الرديف كانت مجابهة للعنف الإستعمارى والرجعية المصرية ، كما أنها هزت المشاعر الوطنيـة وأيقظتها فى وقت كان يشيع فيه منـاخ الإستسلام واليأس ، فهى بداية لفعل ثورى كبير تجلى بـأروع مظاهره أبان أحداث ثورة ١٩١٩ التـى اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها .

# المصادر والمراجع

## ١- الوثائق العربية غير المنشورة :

### دار الوثائق القومية :

أ - محفوظات مجلس الوزراء : وزارة الخارجية :

محفظة ٩/أ ، محفظة ٩/ب ، محفظة ٢٩ .

وزارة الحربية : محفظة رقم ١١ .

ب- محافظ عابدين : محفظة رقم ٥٠٦ الجيش ، محفظة رقم ٥٠٧ .

جـ- ديوان رئيس الجمهورية ، دفتر وارد بدون رقم .

د - دفتر صادر ووارد جـ١ ، عملية أورطة رديف الجيش المصرى .

(١) محمد على علوبه ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

(٢) د. جلال يحيى : ص ٤٦٣ .

(٣) شهدى عطية الشافعى . ص ٣١ .

## ٢- وثائق أجنبية منشورة :

**Public Record Office:**

371 / 1971, No. 27 - 407 / 184, No. 152.

407 / 184, No. 205 - 407 / 184, No. 331.

407 / 184, No. 339.

وهى منشورة فى : مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩م ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

### المذكرات والذكريات :


* محمد حسين هيكل (د) : مذكرات فى السياسة المصرية جـ١ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥١ .
* مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، محمد على علوبه : ذكريات اجتماعية وسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨م .
* مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مذكرات عبد الرحمن فهمى : يوميات مصر السياسية جـ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .
* الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، مذكرات سعد زغلول جـ٥ ، ١٩٩٢ ، جـ٦ ، ١٩٩٣م ، جـ٧ ، جـ٨ ، ١٩٩٦م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .


### الرسائل العلمية :


* أميمة صابر البغدادى : الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩ - ١٩٢٤م ، رسالة ماچستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٢م .


### المراجع العربية :


* أحمد حمروش : ثورة ٢٣ يوليو جـ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ .
* أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، جـ١ ، ط١ ، مطبعة شفيق باشا ١٩٢٦ .

* أحمد عاطف حسن : تاريخ الحركة النقابية المصرية ، ط٢ ، مطابع الجامعة العمالية ، ١٩٩٠م .

* أحمد عبد الرحيم مصطفى (د) : تاريخ مصر السياسى من الإحتلال إلى المعاهدة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧م .

* بيتر مانسفيلد ، ترجمة ، عبد الحميد فهمى الجمال : تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥م .

* جلال يحيى (د) : العالم العربى الحديث ، الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨٠م .

* شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦م ط١ ، دار شهدى للطبع والنشر والتوزيع ١٩٥٧م .

* عبد الخالق لاشين (د) : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٧٥م .

* عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩م تاريخ مصر القومى ١٩١٤ - ١٩٢١م ط٤ ، دار المعارف ، ١٩٨٧م .

* عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد - رمز الإخلاص والتضحية - تاريخ مصر القومى ١٩٠٨م - ١٩١٩ ط٤ ، دار المعارف ، ١٩٨٤م .

* عبد العزيز رفاعى (د) : العمال والحركة القومية فى مصر الحديثة ١٩٠٠ - ١٩٥٢م ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .

* لطيفة محمد سالم (د) : مصر فى الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤م .

* محمد مصطفى صفوت (د) : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥١م الجمعية الملكية للدراسات التاريخية ، مكتبة أدوات البحث التاريخى والوثائق والنصوص ١٩٥٢م .

* محمود سليمان غنام : أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩م القاهرة ، ١٩٦٩م .

* محمـود متولى (د) : ثورات الـشعب المصرى فى الـتاريخ الحديث والمـعاصر ط١ مكتبة المعارف الحديثة بالاسكندرية ١٩٨١م.

**المراجع الأجنبية :**

* El good, P. G. : Egypt and the Army, London, 1924.

* El Saaty, Hassan and Hirabayashi, Gordon K,: Industrialization in Alexandria, Som Ecological and Social aspects, Cairo, 1959.

* Issawi, Charles : Egypt at Mid Century, An Economic, London, 1954.

* Issawi, Charles : Egypt in Revolution an Economic analysis, London, New York.

* Lacouture, Jean and Simonne: Egypt in tronsition, London, Methuen and Co. Ltd., 1958.

* Lioyd, G.: Egypt since Gromer Vol. 1, London Macmillan and Co. Itd., 1933.

* Marlowe, J. : Anglo Egyptian Relations 1800 - 1853, London, 1854.

**الدوريات :**

الأخبار - الأهرام - كوكب الشرق - المجلة التاريـخية المصرية - مجلة كلية الآداب جامعة المنيا - المقطم- الهلال .